

تلك الحجة موجلا الثلاث سنين الا واجب بالصلح فان يجب
حالا وما دون ارض المصحة يجب في سنة لانه دون ثلث الدية
والثلث وما دونه يجب في سنة وقالوا ان ارفعها وجب بمقتل الآ
انه يجب حال الكفاير المتلفات ولنا انه ما لوجب بنفس
القتل فيكون كما اذا اوجب بالقتل فيكون كما اذا اوجب بالقتل
خطا وشبهه عدوا لا اعترا في خلاف ما اذا اوجب بالصلح لانه مال
وجب بالدم بما يتدانا فلا يتلجل الا بالثمن ط كسائر المعنود **وعند**
الصبي والمجنون خطأ ذمته على عاقلة ولا تكفر
فيه اي في قتلها **والاحرار** عن الارث لقول علي رضي الله عنه
عن وخطا وسواه في مجنون صالح اعلى جلا بسيف فضريبة
والصبي مظنة الرحمة والذمته على عاقلة اذا كان الواجب قد
نصف العتق واكثر بخلاف ما دونه كما في المالة العاقلة وحران
الارث عن ذمته وبما لسان اهلها واكتمارة كاسمها شارة
ولا ذنب لها وعندنا نسأ في عبد الصبي محمد فحجب الذم في ماله
ويجوز بغير الميراث ونجب عليه الكفارة **والمتنوء** وتلفها
غير مرفقة **كالصبي** فلحكم المذكور وهذا **فصل في**
احكام الجنين وهو سلم تولد في بطن الام قبل ان يولد فان ولد
يسمى وليد امه وصبيها كما عرف في موضعه **ضمه** شخص **بطن**
امه فالقتل المارة **جنينا ميتا** يجب فيه غرة بضم الفين
المجوزة تشد يد الارء وغرة التي في اللفظة خياره كالنفس
الجيب والحمار الفارة وغرة الشء اوله كما سمي اول الشهر يسمى

وجه

وجه الانسان غرة لانه او شئ يظهر ثم اشار الى نفسه بها بقوله
نصف عشر الدية على طريق البدل واراد نصف غرة ذمته الرجل
اذا كان الجنين ذكرا وعش دية المارة اذا كان انثى وكلها ما حتمت
دوم لان دية المرأة نصف دية الرجل فالعشر من ذمتهما قدر
نصف العشر من دية الرجل والاصغر منها ما روي ان ارفعها من هديل
ضربت بطن امرأة بجر فقتلتها وما في بطنها فان خصمها اورد
الله عليه **فقتل** دية جنينها غرة عبد او وليد وقضى
بدية المرأة على قتلها وراه الحارثي وسلم واخرون رضي على العاقلة
عذنا وعند مالك في ماله لانه بدل الجزء ولنا انه عليه السلام
قضى بالفرق على العاقلة ولانه بدل النفس من وجهه ونجب في سنة
عذنا وعندنا في قتلها في ثلاث سنين لانه بدل النفس لا التوك انه
يورث ولنا ما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى بالفرق على العاقلة في سنة ويستوي في الجنين
الذكر والانثى لاطلاق ما روي **فان القتل جنينا حيا** فمات اي
الجنين **فدية** اي فنجب دية كاملة لانه تلف اديسا خطا او شبه
عذنا **فان القتل جنينا ميتا قاتت الام فدية** اي فنجب دية
وغرة ايضا لما روي **فان ماتت الام فالقتل جنينا ميتا فدية**
اي فنجب دية فقط وقال المشافعي يجب الفرع مع الدية لان
الجنين ما ترضه طامرا ولنا ان موت الام سبب الموت لظاهر
لان جياتها بجياتها فيحتق بموتها فلا يكون في معهما ورد بالنص
ويجب فيه اي الجنين **بورث عنه** لانه بدل نفسه في سنة